

الائمة العامة لغرف التجارة
الايجارات الخاصة يتشكل الغرف واقتراحات مجلس الادارة وطلبات
ضريبة الفرق وقطع المضري

١ - اثناء الغرف

مادة ١ - تقدم طلبات اثناء الغرف التجارية الى وزارة المالية
وتشتمل الطلب على مفر الفرق ودائرة اختصاصها ومقدار اعضاه مجلس ادارتها
وقيمة الاشتراك السنوي ورافق بالطلب الأوراق الآتية :

(١) كشف باسمه مقدار الطلب وألقابهم مع بيان جنسية كل منهم
وسم وعمل اقامة وفروع تجارية أو صناعية ومركز أعماله .

(٢) كشف باسمه عشرة اشخاص يترغبون مقدمو الطلب من بينهم من
تساوى فيهم شروط ضريبة مجلس الادارة الميسنة في المحطة السابقة من
القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٣ ليختار منه وزير المالية خمسة يتكونون منهم
مكتب الفرق المؤقت .

(٣) الأوراق المثبتة لبيان مقدار الطلب في أحد البنوك قيمة الاشتراك
في الفرق .

(٤) أقوار من مقدار الطلب باسم جميعها متوازنة فيما يترغبون فيهم شروط ضريبة
الفرق الميسنة بالدورة السابقة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٣ وأن عددهم
منهم يزيد على الأقل بقدر الربح عن عدد أعضاء مجلس إدارة المقترن
بالطلب تساوي فيهم شروط ضريبة مجلس الادارة .

(٥) عناصر اجتماعات مقدار الطلب .

مادة ٢ - يعتمد وزير المالية في القرار الذي يصدره باثناء الفرق
متى ودائرة اختصاصها ومقدار اعضاه مجلس ادارتها
ويقتضي القرار المذكور في الجريدة الرسمية .

٢ - انتخاب أعضاء مجلس الادارة

مادة ٣ - يكون المكتب المؤقت المشار اليه في المادة الأولى من هذه
الائمة لها يشترط بالانتخابات اختصاصات مكتب الفرق وذلت الى أن يتم
انتخاب أعضاء مجلس الادارة .

مادة ٤ - يدعو رئيس المكتب المؤقت في خلال المدة عشر يوما
المالية لتقدير القرار الصادر باثناء الفرق جميع أعضاء الفرق بحيث حممية
لانتخاب أعضاء مجلس الادارة في ميدان يحدد لذلك .

ويجري الانتخاب وفق الأحكام الميسنة في المادة السادسة وما يسلمه
من هذه اللائمة .

ويغير المدة المائية من السنة التي أجري فيها الانتخاب ستة كاسبة لياحتسب
مدة ضريبة مجلس الادارة .

مادة ٢ - تبدر من أملاك الحكومة المسامة الأرض التي لزمت لهذا
العمل رقم الاتفاق ملحوظاً إليها وساحتها ٤ أفدنة و١٦ قيراطاً و٢١ سهماً
(أربعة أفدنة وسبعين قيراطاً وواحد وعشرون سهماً) بالائمة السابقة
الذى حسب المبين على الرسم المتعلق بهذا الرسم .

مادة ٣ - تتقد من أملاك الحكومة المسامة إلى أملاكها المسامة
الأرض الأخيرة التي لزمت العمل المذكور وساحتها ١٢ قيراطاً و٥ سهماً
(اثنا عشر قيراطاً وخمسة سهماً) بالائمة المذكورة كما هو مبين على الرسم
المشار إليه .

مادة ٤ - على وزير المالية والأشغال العمومية تنفيذ مرسومها
كل منها فيما يخصه ما

صدر باليه في ١٢ دجنبر لسنة ١٣٥٢ (١٩٣٣) (١٢ أغسطـس ١٩٣٣)

فتواء

باسم حضرة كاتب البلاطة

وزير الأشغال العمومية (وزير المالية (بالنهاية)) رئيس مجلس الوزراء (بالنهاية)

محمد فتحي محمد فتحي محمد فتحي

رسوم

بالمواقة على اللائمة العامة لغرف التجارة

فنحن فتواء الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٣ الخاص
بغرف التجارة ،

وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

وحيثما هو آت :

مادة ١ - مستنق على اللائمة العامة لغرف التجارة للراقة مرسوماً
هذا ، ووصل بها من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ مرسومها هذا ما
صدر باليه في ١٢ دجنبر لسنة ١٣٥٢ (١٩٣٣) (١٢ أغسطـس ١٩٣٣)

فتواء

باسم حضرة كاتب البلاطة

وزير المالية (بالنهاية) رئيس مجلس الوزراء (بالنهاية)

محمد فتحي محمد فتحي محمد فتحي

مادة ١٣ - يضع مكتب الفرقه قوائم للاقتراب صند أعضاء الجمعية
العمومية تشمل كل منها أسماء جميع المرشحين وتحتم بهم الفرقه .
مادة ١٤ - تسلط إدارة الاقتراب بمكتب الفرقه تبليغ الكبار تحرر
حضره حاضر مصلحة الاقتراب .

مادة ١٥ - يجب أن يكون حاضرا من أعضاء المكتب أثناء عملية
الاقتراب ثلاثة على الأقل منهم الكبير واذا تضمن المدد عن ثلاثة أشخاص
الاقتراب فعلى الرئيس إكماله من أعضاء مجلس الإدارة أو من أعضاء الفرقه
حسب الأحوال .

مادة ١٦ - يكون الاقتراب بالثانية والاقتراع السري .

مادة ١٧ - يجب على المفدوخ التائب أن يتوارد في الثانية أيام عدد
من المرشحين ملولا لسد الملل الشاملة ولا كانت الثانية بالمثلة .

مادة ١٨ - يفصل مكتب الفرقه في نفس الجلسة في جميع المسائل
ال المتعلقة بصلة الاقتراب وفي حالة احتجاز كل تأذن صورته أو بطلانه وذلك
مع عدم الأخذ بأحكام المادة ٢٠ من هذه اللائحة .
وينتظر مذكرة المكتب سريعة .

وتتصدر القرارات بالائية فإذا تسللت روح رأى الفرقه الذي منه الرئيس
وذكر ذلك في المضر . ويجب أن تثبت القرارات وأسماها في المضر .
ويتلخص الرئيس القرارات علنا .

مادة ١٩ - ينتخب عضو مجلس الإدارة بالأغلبية النسبية لمدد
الأيام العجمية التي أعطيت ولها حصل أثاث أو أكثر من المرشحين
على أصوات مشاريع اتفاق المكتب بينهم وبين الرئيس لاسم المضر
المُنتخب .

مادة ٢٠ - في خلال السنة عشر وما تالية لا علامة لنيمة الاقتراب
يموز لمندوب الحكومة وكل ضعف من أعضاء الفرقه الذين لهم حق الاقتراب
أن يعلن في الاقترابات كلها أو بعضها .

ويقدم الطعن كتابة لوزارة المالية مؤينا بالأدلة ومتقدعا بالمستندات
وعلم الوزارة بذلك فيما أدى إلى البتة الموجه عنها باللادة الخامسة
من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٣

مادة ٢١ - تسلط عملية الاقترابات التكيلية بمكتب الفرقه فإذا لم ينتسر
ذلك فالبلة يتسللها وزير المالية من أعضاء مجلس الإدارة أو أعضاء
الفرقه .

مادة ٢٢ - إذا حل مجلس الإدارة تسلط عملية الاقتراب بفتحة يتسللها
وزير المالية من أعضاء الفرقه .

مادة ٢٣ - لوزير المالية بقرار يصدره أن يمثل المواعيد الخاصة
باتخاب أعضاء مجلس الإدارة .

مادة ٥ - تكون الاقترابات تجليد نصف أعضاء مجلس الإدارة
بالطريق اللادة العاشرة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٣ في الاجتماع العادي
لجمعية العمومية لستة التي تنتهي فيها مدة نياحة نصف الأعضاء وتحصل
الفترة لاقتراب في الصحف الأولى من شهر ديسمبر السابق على مبدأ الاجتماع
المذكور .

ولا ينتشك في عملية الاقتراب إلا أعضاء الفرقه الذين يكونون قد دفعوا
الاشتراكات والرسوم المقررة .

مادة ٦ - تكون المعرفة لاقتراب بتعليق اعلان في مقر الفرقه قبل
المياد العادي فيها لاقتراب بشهر ونصف على الأقل . وباختصار يرسل لكل
عضوه حق الاقتراب وكذلك لمندوب الحكومة قبل مياد العادي ثانية
أيام على الأقل ويتشمل الاعظار على زمان ومكان الاجتماع ومحدد به الساعة
التي تبدأ فيها عملية الاقتراب وال ساعة التي تنتهي فيها .

مادة ٧ - تقدم طلبات الترشيح لمفوضية مجلس الإدارة في خلال
العشرين الأيام التالية لتعليق المعرفة لاقتراب في مقر الفرقه .

مادة ٨ - يمد مكتب الفرقه في مدى ثلاثة أيام من تاريخ اقتضاء
مياد العادي ترشيح كثفيا بأسماء أعضاء الفرقه الذين قاما بسد الرسوم المقررة
وكثفيا آخر بالمرشحين لمفوضية مجلس الإدارة ويتشمل كل من الكثفين
على اسم المفض وقبده وعلم اقامته وست وحدة اشتراك بالتجارة أو الصناعة
وبحروم كل من الكثفين برتب حروف المقطب من تحفظ احتمالها
في سكرتارية الفرقه وتسلق الأخرى يمكن ظاهر بدارها .

مادة ٩ - يجوز لكل عضو أو من يرشح أهل ادراج اسم في الكشف
الخاص به أن يطلب ادراجه كأن لكل شخص من المرشحين أو الأعضاء
مدرج اسمه أن يطلب ادراج اسم من أهل بقية حق أو حقوق اسم من
الدرج كذلك .

وقتم هذه الطلبات الى سكرتارية مجلس إدارة الفرقه في خلال خمسة أيام
من تاريخ تطبيق الكثفين المشار اليها في المادة السابقة .

مادة ١٠ - يفصل مكتب الفرقه في الطلبات المذكورة في مياد
لا يتجاوز أسبوعا من تاريخ اقتضاء المياد العادي تقديمها . وتعلن القرارات
التي صدرها في هذا شأن في مقر الفرقه في خلال اللدة نفسها .

مادة ١١ - لكل في شأن أدنى يتألف القرارات المذكورة الى
وزير المالية وذلك في مياد يومين من تاريخ تطبيق القرارات المذكورة .
ويفصل الوزير في الاستئناف بصفة نهائية . وتعلن قراراته في ذلك الى
مكتب الفرقه .

مادة ١٢ - في حالاتة ثلاثة أيام على الأكتر التالية لبيان قرارات الوزير
لكتب الفرقه أو لاقضاء المياد العادي في اللادة الخامسة من هذه اللائحة
يمد مكتب الفرقه كثفين ثالثين كل منها من تحفظ احتمالها باسمه .
أعضاء الفرقه الذين تكتوف بهم الجمعية العمومية والثانى باسم المرشحين
لمفوضية مجلس الإدارة وتحفظ أحدي تحفظ كل من الكثفين بسكرتارية
الفرقه وتسلق الأخرى بدارها .

٣ - طلبات عضوية الفرقـة

مادة ٤ - تقدم طلبات عضوية الفرقـة كتابة إلى رئيس مجلس الادارة، و يجب أن يتضمن الطلب ملخصاً للطالب ولقبه وينبه منه و عمل اقامة ونوع تجارة أو صناعة ومرتكب أعماله . وأن يكون الطلب مشتملاً:

(١) بالوثائق التي قررها مجلس الادارة المذكورة .

(٢) بما يثبت دفع جميع الرسوم والاشتراكات المقررة .

(٣) بأفاد من حضور من أعضاء مجلس الادارة بأن مقتضى الطلب متواترة فيه شرائط عضوية الفرقـة .

مادة ٥ - ترسل صورة من الطلب إلى مندوب الحكومة وتعلق صورة أخرى منه في مقر الفرقـة مدة نصف شهر يوماً وبحوز كل عضو في الفرقـة إن يقدم في خلال هذه المدة ملاحظاته كتابة وبتجمع مكتب الفرقـة جميع المعلومات التي يرى من المناسب الحصول عليها . وله عند الاقتضاء أن يأمر بتعليق الطلب مدة أخرى .

مادة ٦ - يعرض الطلب على مجلس الادارة في أقرب اجتماع يمكن بمد اقتداء مدة التأمين ويكون تحرير قبول الطلب أو رفضه بالإجماع المرى وبالإطلاع المطلقة وانداشت الأصوات رفع بلاغ إلى منه الرئيس ويجب أن يكون القرار مسبباً . ويلحق القرار دون أسباب بغير الفرقـة لمدة أسبوع .

مادة ٧ - للطالب ولأى عضو بالفرقـة ونواب الحكومة أن يعلن في القرار في خلال الأسبوع التوصي عليه في المائدة السابقة . ولم يطلبوا على أسباب القرار .

ويقتضي العلم بالنتيجة المتصوص عليها في المائدة لسنة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٣

٤ - سقوط عضوية الفرقـة أو مجلس الادارة

مادة ٨ - لكل عضو من أعضاء الفرقـة ونواب الحكومة أن يطلب استقالة عضوية الفرقـة أو مجلس الادارة من كل عضو يوجد في حالة من أحوال عدم الأخلاقية أو في حالة من أحوال عدم جواز الانتخاب المتتصوص عليها في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٣ أو أي قانون آخر سواء أطراف هذه الحالة أم اكتفت بعد قبوله عضوان في الفرقـة أو تغایبه مجلس الادارة .

ويقتضي الطلب كتابة لرئيس مجلس الادارة مشتملاً بالأسباب وعلمه مجلس أن يرفع الطلب في الحال إلى الهيئة المتصوص عليها في المائدة لسنة من القانون المشار إليه .

الإجراءات الداخلية المنظمة لغير العمل في الفرقـة

١ - الجماعة العمومية

مادة ٩ - يدرج في جدول أعمال الجماعة المتصوصة في اجتماعها العادي ما يأتي :

(١) تحرير مجلس الادارة .

(٢) تحرير المراقب .

٢ - مجلس الادارة

(٤) الاقرارات والرغبات .

(٥) تجديد تصرف أعضاء مجلس الادارة الذين انتهت مدة تعيينهم .

(٦) اختط المراقب أو المراقبين .

وترسل صورة من الجدول إلى مندوب الحكومة قبل مواعيد انتخاب الجماعة المتصوصة بثلاثة أيام على الأقل .

مادة ٣٠ - تفتح جلسات الجماعة المتصوصة في الساعة الحادية عشرة لاجتماع وعند تكامل العدد القانوني فإذا لم يكمل هذا العدد بمدى ساعي من الجلسة تحدى الاجتماع أجلت الجلسة مع مراعاة الإجراءات المتصوصة بها في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٣

مادة ٣١ - في ظرف ثلاثة أيام من وقت انتهاء اجتماع الجماعة المتصوصة يرسل الكثير إلى وزارة المالية بياناً بخلافة القرارات التي أصدرتها الجماعة المتصوصة بصورة حرفيّة من مصدر الجلسة .

٣ - تنظيم جلس العرفـة

١ - مجلس الادارة

مادة ٣٢ - يجدد الرئيس جدول الأعمال ويرسله مع دعوة المضي قدماً إلى الأعضاء وإلى مندوب الحكومة قبل الجلسة لانتقاد الجلسة ثلاثة أيام على الأقل .

مادة ٣٣ - يصر مجلس الادارة الذي يرغب في درج مسألة في جدول الأعمال يجب أن يقتضي طبلة بالكتابة إلى الرئيس . ويجب على الرئيس تقديم المسألة إلى أقرب جلسة محكمة .

مادة ٣٤ - تفتح الجلسات في الساعة الحادية عشرة لاجتماع وعند تكامل العدد القانوني للجلس وإذا لم يكمل العدد بمدى ساعي من الجلسة تحدى الاجتماع أجلست الجلسة مع مراعاة الإجراءات المتصوصة بها في المادة ١٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٣

مادة ٣٥ - معلومات المجلس خارج مقر الفرقـة أو بناءً على دعوة لم تراجع فيها أحكام المادة ١٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٣ بالطلاع هنا .

مادة ٣٦ - يرسل المجلس إلى وزارة المالية بياناً بخلافة القرارات التي أصدرها وذلك في خلال ثلاثة أيام من تاريخ اصدارها .

٤ - تنظيم جلس العرفـة

مادة ٣٧ - يشكل مجلس الادارة من بين أعضائه أو أعضاء الفرقـة الجلـانـى التي يدعو الحال إلى تأليفها ويرأس كل جلـانـى أكبر أعضائها إلا إذا كان فيها الرئيس أو أحد الوكلـانـين تكون له الرئاسة .

ويكتسب كل جلـانـى من بين أعضائها سكريباً ينطـلـق به تفـيد فـرـارـاتـها ودعاـةـها .

ولا يجوز للمضـوـ الواحد أن يشـتـغلـ في أكثر من جـلـانـى .

٤ - التحكيم

مادة ٤٧ - لا يجوز بغير توسيع من وزير المالية صرف أي مبلغ أو الارتباط به بغير عن حدود الامميات الواردة بالميزانية .

مادة ٤٨ - تقتصر كل غرفة في خلال الأسبوع الأول من شهر فبراير من كل سنة الحساب الخطي لمصروفاتها وإيداعتها السرية إلى وزارة المالية التصديق عليه وينتسب الحساب الثاني على مفردات المبالغ المصونة من أبوب الإيداد المختلفة وعمل مفردات للصرفات طبقاً لأقسام وبنود الميزانية وتحمل الحساب الثاني على التوزيع الذي تصادق عليه وزارة المالية .

مادة ٤٩ - الأشتغال الجديدي التي تجاوز قيمتها ٢٠٠ جنيه ولو كانت واردة في الميزانية لا يجوز أن يتسع فيها إلا بعد أن تصادق وزارة المالية على الرسومات والمقابلات الخاصة بها .

مادة ٥٠ - يجب الحصول مقدماً على موافقة وزير المالية في استبار أموال الغرفة الناتجة من أبوب الإيداد المختلفة .

٧ - أحكام عامة

مادة ٥١ - يجب على أعضاء الغرفة أن يجبروا المدالولة في المسائل التي لم فيها مصلحة شخصية سواءً أكان ذلك في الجهة المسوية أو مجلس الإدارة أو بأحدى الجهات .

مادة ٥٢ - يجب تحرير عضور لكل جلسة من جلسات الجهة المسوية ومجلس الإدارة وكل جلسة من الجوانب وتحدد تلك المعاشر في دفاتر خاصة .

وينتسب في كل عضور ما يلى :

(١) أسماء الأعضاء الذين حضروا الجلسة ذكر أسماء الأعضاء الذين ينصرفون عن الجلسة في أئمه انتدابها .

(٢) أسماء الأعضاء الغائبين وما يليه من الأمانات عن تعييم وأسماء الثنائي بدون اعتذار .

(٣) خلاصة المذاقات ونص القرارات وذكر عدد الأصوات بالموافقة أو بالعارض أو الاعتراض من إلهاء إلى .

(٤) تأجيل الجلسة مع استمرار الماقشة لميادن آخر .

ويوضع على المضرر من الرئيس ومن السكرتير .

مادة ٥٣ - يجب أن يكون لدى كل غرفة المفاتير اللازمة لضبط حساباتها وحصر موجوداتها وأموالها وبيان أعمالها وهذه المفاتير تحمل على المذاجر التي تقرها وزارة المالية .

مادة ٥٤ - توضع لكل غرفة لائحة داخلية يصدر بها قرار من وزير المالية تدل على الأنصار بين القراء والملاiks بتنظيم أقسام الغرفة والمزاولة وتعيين مستندى الغرفة وتأديبهم .

مادة ٣٨ - يختار مجلس الإدارة كل سنة نصفة من أعضائه تكون رئيسة المحكمة ونمسة آخرين يحملون عليهم عقد وجود صالح أولى سالات النيابة وتحتفظ المحكمة من بين أعضائها رئيسة .

مادة ٣٩ - تفصل مجلس المحكمة كحكم متوكلاً بالصلح في جميع ما يلى بين أعضاء الغرفة من المخلافات بشرط أن يرقى إليها التزاع بالاتفاق الطيفي .

مادة ٤٠ - يقتضي طلب الحكم كتابة رئيس الغرفة على نموذج صالح تقره وزارة المالية ويعده بموضع التزاع ويوجه طالب الحكم ويرفق به الإصال الفعال على دفع رسوم التحكيم المقررة .

مادة ٤١ - يلي طلب الحكم إلى المدعى عليه الذي يقرر كتابة لها كان قبل الحكم وفي هذه الحالة يحال طلب إلى رئيس الغرفة وعليه أن يعين المكان واليوم وال الساعة التي يجب على الطرفين أن يحضرانها أملاها . ويطلب إلى الطرفين أن يقتضيا جميع البيانات شفوية كانت أو كتابية وأن يودعا ما يرينه ضروريًا من المستندات .

مادة ٤٢ - تصدر قرارات مجلس المحكمة بالأخطاء ويكون القرار مسوباً ويلزمه في دفتر خاص ويتخذ القرارات بما شفواها أو كتابة إلى الطرفين صاحبي الشأن ويجوز لهما أن يطلبوا صورة من القرار وأسهامه .

٥ - الاشتراكات والرسوم

مادة ٤٣ - يحدد مجلس إدارة كل غرفة رسوم التحالف وقيمة الاشتراك السنوي وكذلك الرسوم الأخرى ولا يكون قراره في ذلك نافذاً إلا بعد تصديق وزير المالية .

٦ - مالية الغرفة والمزاولة والحساب الختامي

مادة ٤٤ - توضع المزاولة على متنى التوزيع المصدق عليه من وزارة المالية .

وتقسم إلى قسمين المزاولة الاعيادية والمزاولة غير الاعيادية وتحسب أن تكون إيراداتها ومصروفاتها مفضلة تمام الاتصال .

ويتبع في تحضير المزاولة القواعد التي تقرها وزارة المالية .

مادة ٤٥ - يسد مكتب الغرفة مشروع المزاولة وعرضه على مجلس الإدارة قبل بدء السنة المالية ثلاثة أشهر على الأقل وعل مجلس يبحث مشروع المزاولة واقرره وارسله إلى لوزارة المالية في خلال شهر من تاريخ تقديميه إليه .

مادة ٤٦ - توضع المزاولة لمدة التي صرحتها بحدى من أول يناير وتقضى في ٣١ ديسمبر من كل سنة ولا تكون المزاولة نافذة إلا بعد تصديق وزير المالية عليها وإذا تأخر تصديق الوزير عن تاريخ انتهاء السنة المالية وجب العمل بمزاولة السنة المنتهى إلى أن يصدر الصديق على مزاولة السنة الجديدة .

وتوضع أول مزاولة الغرفة عن السنة الابتدائية من السنة التي أنتهت فيها وترسل لوزارة المالية في خلال شهر واحد من تاريخ تشكيل أول مجلس إدارة .